

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٣٢٣ لسنة ١٩٦١
بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٨٩٩ لسنة ١٩٦١
بإنشاء المجلس الأعلى للمؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٦٢
في شأن تحديد رؤوس أموال المؤسسات العامة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣
بتأميم بعض المنشآت ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر :

مادة ١ - تكون المؤسسة المصرية العامة للثروة المائية الجهة
الإدارية المختصة بالاشراف على شركة الجيزة للقطن والتجارة " شركة
مساهمة مصرية " .

ويكون لوزير التكوين بالنسبة إلى هذه الشركة الاختصاصات المنوطة
لوزير الاقتصاد بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٦٣ المشار إليه .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ
نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

مادة ٢ - ينقل الى الدرجة المشار اليها في المادة الأولى العمال
الحاليون الذين يشغلون وظائف ميجرى أوبئة مع الاحتفاظ لهم بأجورهم
الحالية متى زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدميتهم فيها من تاريخ
شغلهم لوظائفهم الأصلية كما ينقل الى الدرجة المشار اليها العمال
الحاليون الذين يشغلون وظائف كشافي ملاريا وملاحظي ملاريا
أو بعرض وملاحظي مراقبة صحية مع الاحتفاظ لهم بأجورهم الحالية متى
زادت على البداية المقررة للدرجة وتعتبر أقدميتهم فيها من تاريخ العمل
بهذا القرار بمراعاة ترتيب الأقدمية فيما بينهم وفقا لتاريخ شغلهم لوظائفهم
الأصلية السابقة على نقلهم .

مادة ٣ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، ويعمل به
من تاريخ نشره ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨٣ (١٢ فبراير سنة ١٩٦٤)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٦٠٨ لسنة ١٩٦٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ من سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن
التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ بشأن بعض الأحكام الخاصة
بالشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسمم والشركات ذات المسؤولية
المحدودة ؛